



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



مرجعيات وآليات بناء الشرعية الديمقراطية في أنظمة الحكم العربية

References and mechanisms for building democratic legitimacy in Arab regimes

سمير بو عبد الله¹

¹ جامعة الجزائر (03) كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.

Abstract

Key words:

democratic legitimacy

Arab ruling systems.

This research paper sheds light on the question of references and mechanisms of constructing democratic legitimacy in Arab ruling systems through addressing their traditional references, which are based on historical, constitutional and religious legitimacy. These systems attempt looking for modern references based on achievement, development and democratic basics constructed on party polarization, participating in formulating political life, civil community contribution to social discipline process, and rotation of power principle through the elective process. This study looks to these systems' nature in terms of exercising power; their transformation into despotic systems based on one sided political decision and the abolishment of all political actions, and democratic systems based on participation in the political action, discussion, coexistence and the state of law. The study also looks to Arab political systems' mechanisms. Through this study, we've concluded with several results including the necessity of renewing the references and mechanisms of constructing legitimacy by the Arab systems for the sake of success in the democratic transformation process. like opening the political sphere, reformulating the social contract on democratic basics, the regulation of the civil-military.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2022-05-09

القبول: 2022-06-09

الكلمات المفتاحية:

الشرعية الديمقراطية

أنظمة الحكم العربية.

هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على مسألة مرجعيات وآليات بناء الشرعية الديمقراطية في أنظمة الحكم العربية، من خلال التعرض للمرجعيات التقليدية لشرعية هذه النظم والقائمة على أسس الشرعية التاريخية والدستورية والدينية، مع محاولة بحث هذه النظم على مرجعيات حديثة قائمة على شرعية الإنجاز والدفع بالفعل التنموي ومرتكزات العمل الديمقراطي المبنية على التعددية الحزبية والمشاركة في صياغة الحياة السياسية، ومساهمة المجتمع المدني في عملية الضبط الاجتماعي، ومبدأ التداول على السلطة عبر الآلية الانتخابية، مع البحث في طبيعة هذه النظم من ناحية ممارسة السلطة، إلى أنظمة استبدادية قائمة على التفرد بالقرار السياسي ومحاصرة مجمل الفاعليات السياسية، وأنظمة ديمقراطية قائمة على المشاركة في الفعل السياسي والحوار والتعايش ودولة الحق والقانون، مع البحث في آليات اشتغال النظم السياسية العربية، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها ضرورة تحديث النظم العربية لمرجعيات وآليات بناء الشرعية لإنجاح عملية التحول كفتح المجال السياسي وإعادة صياغة العقد الاجتماعي على مرتكزات ديمقراطية، وضبط العلاقات المدنية العسكرية.

1. مقدمة

والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ للمجتمع تماسكه (الخرزجي، 2004، صفحة 177).

وتأسيسا على هذا يمكن القول أن المفهوم الاصطلاحي في الفكر الغربي والإسلامي يتفقان على عنصر الطاعة والقبول للحكام، بشرط عدم الإخلال بالعقد الاجتماعي، وإلا وجب فك العقد، فالشريعة الإسلامية تنظر إلى الحاكم على أنه شرعي إذا توافرت فيه الشروط التي حددها الإسلام وأهل الحل والعقد والترم بخدمة الرعية ولم يخل بما أقرته الشريعة، وإلا وجب على الرعية خلعه من السلطة.

والدليل على ذلك هو أن "رسول الله صلى الله عليه وسلم" كان يأخذ البيعة من المؤمنين من المدينة، حيث أنها دليل على القبول به والوقوف في صفه، لما يترتب عليها من ضرورة السمع والطاعة، وهذا قبل قيام دولة الإسلام، وفي هذا شرعية إعطاء البيعة للرسول صلى الله عليه وسلم، ولكل من يأتي خلف "الرسول صلى الله عليه وسلم" في أمر المسلمين، سواء أكان رئيس دولة أم خليفة للمسلمين (الكروي، 1985، صفحة 186).

وهناك من يعرف الشرعية السياسية على أنها: (القبول الطوعي للسلطة ثقة في أنها في ما تخطط له وتنفذه من سياسات تستلهم تطلعات الجماهير وتجسدها) (مسعد، 2000، صفحة 158). نستنتج من هذا المفهوم أن شرعية السلطة السياسية تبني على عنصر الثقة، كون النخبة السياسية الماسكة بمقائيد الحكم تمتلك الكفاءة والخبرة لإدارة الشأن العمومي، وأن مخرجات النظام السياسي من دستور (ينظم مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية ويضبط التنوع الاجتماعي)، وسياسة عامة تسد حاجات ومطالب المجتمع، كلها تتناغم مع روح وطموحات المجتمع، هذا ما يجعل العلاقة بين الدولة والمجتمع تتسم بالاستقرار، ويتمنح القبول لهذه النخبة في الفعل السياسي من طرف أغلبية القطاعات الشعبية.

ويرى البعض أن الشرعية السياسية يقصد بها: (قدرة النظام السياسي على صناعة وإنتاج الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأنسب لإدارة المجتمع، وهو ما يعطيها الحق في الحكم) (Carter, 2011, p. 3). ويدل مفهوم الشرعية في دلالته العامة على ثلاث معاني وهي: حق أخلاقي في الحكم، شعبية النظام السياسي الذي يدير الشأن العمومي ويوزع القيم في المجتمع، ووجود اعتقاد عام في أن مخرجات النظام السياسي تلقى تأييد من المجتمع (Wedeen, 2015, p. 27).

إن قياس الشرعية أمر صعب. ويمكن العثور على مؤشرات لقياسها في أشكال مختلفة من الدعم، مثل مستويات المشاركة السياسية، ودعمهم النشاط لقرارات الحكومة وإجراءاتها، أو الالتزام بدفع الضرائب وغياب الاحتجاجات، وعلى الرغم من هذه المظاهر المختلفة، غالبا ما تقاس الشرعية السياسية على أنها علاقة الثقة التي يضعها المواطنون في النظام السياسي بما يسمح لهم بتفويضهم لها للمسؤوليات وإعطاء مسؤولية اتخاذ

تتعتمد الأنظمة السياسية العربية على جملة من المرجعيات لبناء شرعيتها واستمرار إمساكها بالسلطة، ومن هذه المصادر والمرجعيات نجد التاريخ والدين والدستور... الخ. وهذا بغية تحقيق الاستقرار السياسي، وبقاء هذه النخب في السلطة، وتجنب العنف السياسي، لذلك يعمل النظام السياسي على الأخذ بأكثر من مرجعية ودستورها، إلا أن هذه المرجعيات لوحدها غير كافية في ظل اعتناق معظم الدول العربية للشرعية الديمقراطية وهو ما يحتم عليها اعتماد جملة من الآليات لإنجاح عملية التحول الديمقراطي في ظل الفضل الذي يعاني منه هذا المسار المتعثر، كفتح المجال السياسي، وإعادة صياغة العقد الاجتماعي على أسس ديمقراطية... الخ، بناء على ذلك نطرح الإشكالية التالية:

ما هي المرجعيات والآليات التي تعتمد على أنظمة الحكم العربي لبناء الشرعية الديمقراطية؟

ومن الإجابة هذه الإشكالية اعتمدنا على الخطة التالية:

أولاً/ مبدأ الشرعية: دراسة في المضامين المفاهيمية.

ثانياً/ مرجعيات شرعية أنظمة الحكم العربية.

ثالثاً/ آليات بناء الشرعية الديمقراطية في أنظمة الحكم العربية.

2. مبدأ الشرعية: دراسة في المضامين المفاهيمية

يعتبر مبدأ الشرعية من المفاهيم البارزة التي استقطبت اهتمام الدارسين في حقل العلوم السياسية، ونظرا لهذه الأهمية نجد مجموعة كبيرة من الباحثين حاولوا دراسة هذا المفهوم، من أجل تفسير طبيعة النظام، وإيجاد مصادر جديدة لتنظيم شرعية النظام السياسية، وفي هذا الإطار نعرض مجموعة من الاجتهادات التي قدمها باحثون في سبيل الوصول إلى تعريف جامع ومانع لهذا المفهوم وهي على النحو الآتي:

يقصد بالشرعية السياسية في أبسط معانيها: (القبول الشعبي بالنظام الحاكم كسلطة سياسية تمارس الحكم وتكون مقبولة من الناس طوعا وليس إكراها) (فارس، 2011، صفحة 2). وعليه فإن مبدأ القبول الشعبي يعتبر من الشروط التأسيسية لاستمرارية العقد الاجتماعي، وفي حال فقدان النظام للشرعية فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث أعمال عنف سياسي، تكون نهايتها سقوط النظام.

ومفهوم الشرعية بالمعنى الغربي هو المقابل المصطلحي لمفهوم البيعة في التراث العربي الإسلامي ويقول "ابن خلدون" في هذا الصدد: (اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن يعاهد المبايع أميره على أن يسلم له في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، يطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره). وقد ذهب "ماكفير" إلى القول أن (الشرعية تتحقق حينما تكون ادراكات النخبة الحاكمة لنفسها وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقين وفي توافق تام مع القيم

عدم توافر عنصر الشرعية في الحاكم، فإن السلطة السياسية التي يمسك بها الحاكم تصبح وسيلة لممارسة العنف السياسي، وهذا ما يؤدي إلى الإخلال بعلاقة الدولة بالمجتمع.

إن فكرة الشرعية معرفة أولاً بالترابط مع مفاهيم الرضا، وشبكة من الضوابط-التي يتم من خلالها الاتفاق بين الأفراد داخل المجتمع- ومن القانون المصاغ كعامل حماية وإعلان عن الاتفاق حول الشرعية، ومن خلال هذا المنظور، يتطلب فهم السياسية من زاوية الشرعية تنظيم علاقات القادة بتعبير قانوني، استخدام ديناميكية المسؤولية من جانب الحكام والمحكومين، الديناميكية التي تتطلب نفسها فكرة الحكم السياسي (الطيار، 2001، صفحة 18).

بينما يعرفها "مشيل دبري" بأنها: (تكون الشرعية عندما يستند الحكام إلى احتياطي من الشرعية أو "الدعم الانتشاري" مما يقتضي أن يكون هؤلاء الحكام شرعيين بطريقة أو بأخرى. فالحكام والمؤسسات التي يمارسون السلطة من خلالها والسياسة العامة التي يضعونها وينفذونها، يجب أن تتوافق مع معتقدات المحكومين وقيمهم وميولهم ومشاعرهم، أو لا تبتعد عنها صراحة أو بشكل دائم) (ناصر، 2008، صفحة 352، 353).

وقد حدد "راولز" للشرعية السياسية مجموعة من الخصائص هي على النحو الآتي: (Langvat, 2015, p. 134)

- إن الشرعية السياسية تخضع للمؤسسة.

- إن الشرعية السياسية ترتبط بأولئك الذين يمارسون العمل السياسي، أو يتقلدون السلطة السياسية، أو الذين يشغلون منصب سياسي وفق القواعد والتقاليد المتعارف عليها.

- يمكن التمييز بين مستويات عدة للشرعية، أي بين شرعية المؤسسات السياسية وشرعية القرارات، وشرعية القوانين التي تم سنّها، وكذلك قبول الدستور كشرعية.

- وأخيراً، يقول راولز أن القانون الأعلى، كما هو مبين في الدستور يمكن أن يمنح الشرعية على القوانين والقرارات العادية.

يقول "دافيد إيتن" (.. قد يقبل المواطن بسلطة الحكم عليه لألف سبب وسبب. ولكن الشرعية هي أن يجد المحكوم أن من المقبول عنده، والمناسب له أن يطيع متطلبات النظام السياسي القائم، إذ يجد أنها تنسق مع قيمه ومبادئه وأخلاقياته وأمانيه. ذلك ليس لمنفعة شخصية مباشرة له، ولكن بمعنى المنفعة العامة وعلى المدى الطويل). والشرعية بهذا المعنى أوسع من التأييد أو المعارضة. فقد يكون هناك من يعارض السلطة. وقد يتذمر الناس من بعض قراراتها وسياساتها. ولكن هذه أمور طبيعية بل وحتمية، لا تنفي الشرعية، طالما شعر المواطنون أن السلطة في توجهها العام سلطة وطنية منطقية مع التاريخ الوطني، ومخلصة في المجموع لإرادة الشعب، وللقيم العامة التي تربط أبناء الوطن الواحد بعضهم ببعض (الدين، 1984، صفحة 10، 11).

القرار لأقلية تحظى بالشرعية (Eline Severs, 2014, p. 3).

كما تعرف الشرعية السياسية على أنها: (ذلك الدعم الشعبي للقرارات السياسية، والاعتراف بأحقية المؤسسات السياسية بتسيير الشأن العام، والقبول بالشخصيات الموجودة في دوائر صنع القرار باعتبارها ممثلة للمجتمع بكافة تشكيلاته وانتماءاته) (Andree, 2007, p. 3). ومفهوم شرعية الدولة هو وسيلة لتقييم نوعية العلاقة بين الدولة والمجتمع من حيث درجة الاعتراف بالسلطات العامة والمؤسسات السياسية، وأن الحصول على هذا القبول لا يتم إلا بالمنطق الديمقراطي أي عن طريق المشاركة السياسية حسب المفهوم الغربي، إلا أن بعض المفكرين يرون أن هذا المفهوم وهذه الإجراءات غير قابلة للإسقاط على الممارسة السياسية لبلدان العالم الثالث، كما أنه في عملية تقييم الشرعية لا يمكن أن نعتمد فقط على التصنيف على أساس معيار واحد، مثل نوع النظام من أجل تقييم نوعية العلاقة بين الدولة والمجتمع وبين الحكومة والمؤسسات العامة والمجتمع المدني (ROCA, 2016, p. 4).

وقد نبه "جون ستيوارت مل" إلى مشكلة طغيان الأغلبية وكيفية تحقيق الشرعية السياسية، وضرورة التعرف على الحدود التي تقف عندها سلطة المجتمع حتى لا تمس الحرية الفردية، وانتهى إلى هذا التعريف الذي يقول فيه: (الغاية الوحيدة التي تسوغ للناس أفراداً أو جماعات، التدخل في حرية الفعل لأي عضو في المجتمع هي حماية أنفسهم منه، ومعنى ذلك أن الغرض الوحيد الذي تستخدم فيه السلطة بطريقة مشروعة ضد الفرد هو منعه من الإضرار بالآخرين أو إيذاء غيره) (ماتياس، 1996، الصفحات 8-9).

كما يقصد بالشرعية على أنها: (القيمة التي يتم من خلالها الاعتراف بشيء أو شخص ما والقبول به على أنه صحيح ومناسب. أي أن مؤسسة شرعية ما أو شخصاً شرعياً ما هو مؤسسة أو شخص مقبول ومعترف به في المجتمع. فالشرعية هي التي تمنح الحق والسلطة). فالشرعية تخلق سلطة لا تعتمد على الإكراه، بل على القبول. والدولة بدون شرعية ستضطر إلى التهديد باللجوء إلى القوة باستمرار للحفاظ على النظام -وهي مهمة صعبة- ولا سيتم تجاهل الكثير من قوانينها وسياساتها. فالشرعية إذن تشكل عنصراً أساسياً في مفهوم الدولة (جيبلي، 2012، صفحة 61). وعليه فإن الشرعية السياسية القائمة على القبول بمن يحكم، تمنح لهذا الأخير مجموعة من القيم والحضور المادي، والمتمثلة في قيمة الحق باعتباره يمتلك الكفاءة والمؤهلات التي تجعله قادراً على استخدام القوة العمومية وتوظيفها في خدمة الصالح العام، وبالتالي فإنها تجعله يتمتع بسلطة اتخاذ القرار السياسي والاستفادة من مكونات الدولة في بناء مشروع المجتمع وتفعيلها على أرض الواقع، ولكن كل هذا في إطار المشروعية أي ضرورة موافقة الفعل السياسي للنص الدستوري، أي لقواعد العقد الاجتماعي التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وفي حالة

في مصر عهد عبد الناصر، وكذلك في ليبيا القذافي، وقد مثلت هذه الأيديولوجية الثورية بمثابة العقد بين الحاكم والشعب، فهي تعتمد على شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة العربية، ومواجهة الأعداء المتمثل في الاستعمار والصهيونية من أجل كسب رضا وقبول الشعب كبديل عن الشرعية المرتكزة إلى بنى سياسية (الفتاح، مقدمة في تجديد نظام الشرعية السياسية، 2017، صفحة 36).

وبالرجوع إلى التاريخ الحديث نجد على سبيل المثال أن السلطة السياسية في الجزائر استمدت شرعيتها من إدعائها بأنها خلقت المجتمع الجزائري، كما أن الحكومة ما بعد الاستقلال من منطلق صنعا وتبنيها للثورة التحريرية الوطنية تتخذ وبشكل طبيعي التاريخ كمصدر أساسي للشرعية السياسية، وبعد صدمة الاستقلال كانت السلطة المشكلة من النخبة المفرنسة والعسكرية بعمومها، تستند على الشرعية الثورية بشكل مباشر من أجل تحريك الوعي الجمعي الشعبي، الذي لم ينتظم بعد كما تستمد جبهة التحرير الوطني شرعيتها بشكل جوهري من تاريخ الجزائر المعاصر وحروب الاستقلال. فالسلطة الجزائرية لا تستطيع إرساء شرعيتها على البعد اللاثوري من منطلق بلد المليون والنصف شهيد، خصوصا في أذهان ثلثي الشعب الجزائري الذي أبصر النور منذ الاستقلال (عمراوي، صفحة 122).

وفي تونس احتفظ الشعب التونسي لنفسه بحق القيادة كي تبقى الثورة عصية عن الاحتكار، وفي مآمن من أن يستأثر بزعامتها أحد قد يتحول، بمرور الوقت إلى متسلط مستبد بدعوى الشرعية الثورية. ألم يفعلها وما بالعهد من قدم بورقيبة لما صادر إرادة الشعب، واغتصب حقه في اختيار من يحكمه، فتنصب رئيسا مدى الحياة، بدعوى الشرعية التاريخية أي شرعية النضال (سلامة، 2011، صفحة 41).

وبذلك نجد أن نفس الصورة مجسدة بعد سقوط الأنظمة في كل من مصر التي اعتمد النظام فيها على ثورة 25 يناير 2011 وأحداث 30 يونيو 2013 كشرعية ثورية تاريخية في خطبه السياسية لتحقيق المقبولية في الانتخابات والاستمرار في السلطة، ونفس الشئ نجده في تونس التي تعتبر أحداث 14 جانفي مرجعية تاريخية ساهمت في إسقاط نظام مستمد وفاسد وأسست لنظام قائم على الشرعية الديمقراطية، مع أن الواقع السياسي يثبت أن نفس السياسات التسلطية والمؤسسات بقيت قائمة حتى بعد الثورة.

ومن الواضح أن أقطار الخليج العربي تستمد شرعيتها من البعدين التاريخي والديني، والمنهجية العلمية تقتضي منا التأكد أن هذا اللون من الشرعية يحظى بقبول شعبي ودولي لعقود متطاولة، وهو ما جعل هذه الحكومات تطرح نفسها كجزء من الثوابت الوطنية (يوسف، 2012، صفحة 16).

الدين: إذا كان الرضا كإطار للشرعية يمثل قاسما مشتركا بين الأساس الديني-الإسلامي والأساس الوضعي لها إلا أنه في

كما يقصد بالشرعية رضا المجتمع عن النظام السياسي الذي يدير شؤونه واعتقاد المواطنين بأن النمط القائم في توزيع الأدوار والمكاسب هو النمط الذي يستحق الولاء، وشرط الشرعية يتمثل في ثلاث مظاهر أو ثلاث حالات: (منصور، 2011، صفحة 430، 431)

- حالة المجتمع السياسي وما إذا كان مجتمعا متوافقا ومنسجما له أهداف موحدة وقدرة على تقديم التضحيات الضرورية لكيانه السياسي.

- حالة النظام السياسي وما إذا كانت له القدرة على حشد المواطنين وتعبئته حول سياسته وبرامجه.

- وأن يكون للنظام القدرة على تلبية احتياجات مواطنيه والتعبير عنهم وتمثيلهم كرمز لكرامتهم وسيادتهم ومصالحهم.

بناء على ذلك يمكن القول أن الشرعية السياسية يقصد بها: (مدى قدرة النظام السياسي على تحقيق القبول والرضا الشعبي، دون اللجوء إلى العنف السياسي أو الإكراه، ويتحقق مبدأ الشرعية فعليا عندما يستجيب النظام لتطلعات وقيم المجتمع، ويستطيع تحقيق التنمية بكافة أبعادها، بما يؤدي إلى تفعيل مبدأ المواطنة، والتمكين في تجسيد البناء الديمقراطي بكافة أركانه من تداول على سلطة وتفعيل لدستور وصون حقوق الإنسان وبناء علاقات اجتماعية تحقق له التغلغل والاستقرار السياسي، بما ينعكس بصورة صحية على علاقة الدولة بالمجتمع).

3. مرجعيات شرعية أنظمة الحكم العربية

تقوم الشرعية في الأنظمة السياسية على مجموعة من المرجعيات يمكن إيجازها فيما يلي:

التاريخ: يعتبر التاريخ من المرجعيات البارزة التي تستمد منها الأنظمة السياسية العربية شرعيتها، وقد شهدت كل الدول والمجتمعات العربية محطات تاريخية هامة، لذلك تعتمد بعض الدول العربية التي خاضت معركة تحرير ضد المستعمر الأجنبي، على الشرعية التاريخية الثورية لاستمرار بعض النخب السياسية في السلطة، من خلال أن المشاركين في العمل الثوري هم من لهم الحق الوحيد في حكم الدولة، كونهم هم من ساهموا في استقلال البلاد، وهو ما يعطيهم شرعية إدارة مؤسسات الدولة، والملاحظ لثورات الربيع العربي أن القوى التي شاركت في صنع الحراك الشعبي، أعطت لنفسها الشرعية التاريخية والثورية في التحكم في مفاصل النظام السياسي ومنها جماعة الإخوان المسلمين في مصر، أو حزب النهضة في تونس أو الجماعات التي ساهمت في إسقاط معمر القذافي في ليبيا.

وقد استندت البنية السياسية للدولة في اعتمادها شرعية ليست ذات طابع ديني أو طائفي أو عقلائي قانوني، وإنما أيديولوجية ثورية أو كاريزمية ملهمة أو النوعان معا كما

سبحانه وتعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم). كما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصا الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني) (بشيخ، صفحة 69).

ويصنف غليون الدول إلى ثلاث، الإصلاحية التي تعتقد أن تحقيق التقدم كشرط لحيازتها على الشرعية يتوقف على مدى قدرتها على استلها المبادئ الدينية الصحيحة والافتداء بها من جديد، أما الدولة الوطنية فهي تعتقد أن وظيفتها الرئيسية تتمثل في بناء المجتمع الوطني من خلال توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام، في حين جاءت الدولة الليبرالية (أو دولة الانفتاح) للتعويض عن فشل الدولة الوطنية، من خلال السعي إلى إعادة دمج الاقتصادات المحلية العربية بالاقتصاد العالمي (طويل، 2017، صفحة 69).

فمثلا المتبع لتطور النظام السياسي المغربي مثلا يكتشف على أنه تأثر بتقاليد الدينية ولذلك فقد وجد أساس شرعيته في الشرعية الدينية طبقا للتعاليم الإسلامية والتقاليد العريقة مع محاولة إرساء دعائم الهياكل الديمقراطية الحديثة متمثلة في التنظيمات الحزبية وجماعات المصالح المختلفة، وفي ضل هذه التقاليد أصبح الملك أميرا للمؤمنين ورمزا للسيادة بعد أن تمتع بكل السلطة الزمنية والدينية (عمراوي، صفحة 119، 120).

الدستور: يعتبر الدستور من المرجعيات والمصادر الهامة التي تؤسس للشرعية السياسية ويحدد بنود العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، وطبيعة النظام السياسي وآليات اشتغاله، وبذلك فإن كل الدول العربية تعتمد على الشرعية الدستورية وتعمل على تعديله باستمرار وهذا من أجل الحصول على الصلاحيات الكافية للسلطة التنفيذية وإعاقبة كل من السلطة التشريعية والقضائية، وأيضا من أجل استمرار الحاكم في منصب الرئاسة تعمل على وضع مواد قانونية تسمح له بالترشح لأكثر من مرة، أو منع معارضيته من الترشيح بوضع عوائق قانونية، والملاحظ للأنظمة السياسية التي تأسست بعد الحراك الشعبي عملت على وضع دساتير جديدة من أجل الحصول على الشرعية والانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية مثل ما حصل في مصر وتونس وليبيا والعراق، إلا أن عملية إعداد الدستور تعترضها جملة من المعوقات والتحديات منها مدى اتفاق كافة القوى على المبادئ الأساسية للدستور، حيث تعمل كل جماعة على الحصول على مكانة مميزة في الدستور تمنحها الحصانة والصلاحيات الكافية للعب دور اقتصادي وسياسي، مثل ما حصل في مصر حيث حاولت المؤسسة العسكرية التدخل في إعداد الدستور من أجل الحفاظ على مكاسبها السياسية والاقتصادية وهو ما أعاق المرحلة الانتقالية المؤسسة للشرعية الديمقراطية وجعل البلاد تدخل في دوامة من العنف والعنف

الأخير ذو طبيعة نفسية تتجاذبها الأهواء وتحددها المصالح الذاتية، على نحو يجعل التغير والتبدل سمة ملازمة له طبيعة ومضمونا، والأمر على نقيض ذلك بالنسبة للرضا كإطار للشرعية الدينية فهو مفهوم ينبني على أصول وقواعد ثابتة وواقع ينضبط باعتبار أحكام الله ومراعاة حدوده دونما اعتداد في ذلك أو اعتبار للعوامل والأهواء الشخصية، وتقوم هذه الطاعة في إطار الشرعية الدينية على أساس من اقتراب السلطة وابتعادها عن منهج الله (اسماعيل، 1998، صفحة 487). ويرتبط بشمول مفهوم الشرعية وكيته في الإسلام، قضية تعدد مصادر الشرعية وتأثير ذلك على الرؤية المتكاملة للمفهوم، ذلك أن التكامل ومجتمع الأخوة يتسق وحقيقة التصور الكلي للشرعية الذي ينتظم اختلاف التنوع والوظائف ويفرض اختلاف التضاد (اسماعيل، 1998، صفحة 486).

وبذلك يعتبر الدين من المرجعيات الهامة التي تؤسس للشرعية ومن المصادر التقليدية التي تعتمدها النظم السياسية العربية، ويعد الدين الإسلامي هو الديانة التي تعتنقها كافة البلدان العربية، نظرا لأن الرسالة المحمدية كان منطلقها في شبه الجزيرة العربية تنتشر في كافة العالم العربي بفعل الفتوحات الإسلامية، ورسوخ القيم الإسلامية في الأمة العربية، وهذا ما يجعل من الدين الإسلامي ركن ركين من أركان الهوية والشخصية العربية، ويدفع العديد من الأنظمة السياسية العربية إلى دسترة الإسلام واعتباره من مصادر التشريع، ومن بين الدول العربية التي تعتمد على الشرعية الإسلامية نجد المملكة العربية السعودية، حيث يوفر الإسلام المقبولية لمن يحكم وعدم الخروج عليه وطاعته نظرا لتأكيد العديد من نصوص القرآن الكريم على عدم الخروج على الحاكم وطاعة أولي الأمر، واعتماد بعض الأحزاب السياسية على منطلقات إسلامية من أجل الحصول على الشرعية والوصول إلى السلطة، ومن هذه الأحزاب نجد حزب النهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في مصر الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، حيث نلاحظ أن الأحزاب الإسلامية بعد الحراك الشعبي اعتمدت على الخطاب والبرنامج الإسلامي من أجل الحصول على الشرعية والفوز في الانتخابات وبفعل تمكنت بفعل هذا الفوز في الانتخابات من الحالة المصرية والتونسية.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن الأيديولوجيا الدينية جزء من شرعية كل السلطات الملكية القائمة، لكن مدى استعمال السلطات لها يختلف بعض الشيء، فهو يكاد منعدما في الكويت أو الإمارات، وهو مرن ونسبي يختلط فيه الديني بالسلافي في الأردن والمغرب، بينما كان قويا في إمامة اليمن (المنحدرة عام 1962) وفي الأسرة السعودية التي قامت في الأساس على دعوة دينية سلفية أسسها الشيخ محمد بن عبد الوهاب (سلامة، 2011، صفحة 37، 38).

ويقدم الإسلام أفضل صورة لطاعة الحاكم وطاعة السلطة فهي فضيلة مأمورة بها وفقا لأحكام الإسلام إذ يقول الله

المضاد نتيجة كثرة الصراعات.

وتطرح الشرعية الدستورية البحتة في البلدان العربية أكثر من تساؤل. هناك بلدان عربية من دون دستور مكتوب مثل السعودية، أو بدستور مجمد كلياً أو جزئياً (الكويت)، أو بدستور لم يعط القوة المناسبة (ليبيا)، أو بدستور تم تجاوزه في اتفاق سياسي لاحق (لبنان)، فالدارس للأحوال العربية بحثاً عن شرعية قانونية سيصطدم بكل هذا وبأمور أخرى عدة تتعلق أيضاً بالدساتير الموجودة، والمطبقة والمعطاة قوة وغير المتجاوزة باتفاقيات لاحقة، سيرى ذلك المحلل مثلاً أن عدداً من الدساتير مرفوضة أساساً من قبل فئات تعتبر أن تلك الدساتير فرضت فرضاً من خلال مجالس تأسيسية وهمية أو من خلال استفتاءات مزورة (سلامة، 2011، صفحة 49).

الانتخابات: تعتبر الانتخابات من المرجعيات البارزة التي تؤسس للشرعية الديمقراطية وتعبّر عن الإرادة الشعبية لاختيار من يحكمها، وهي من الآليات الهامة للمشاركة السياسية والتأثير في صناع القرار، وبناء علاقة الثقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، والتجسيد الفعلي لمبدأ المواطنة، لذلك تعمل كل النظم السياسية العربية الجمهورية على تنظيم الانتخابات لاختيار رئيس الجمهورية ونواب البرلمان وأعضاء المجالس المحلية على مستوى البلديات والمحافظات، وهذا من أجل تكريس وتعزيز مبدأ الشرعية الديمقراطية في الحياة السياسية وتحقيق مبدأ التداول على السلطة، غير أن الملاحظ أن هذه العملية في الغالب يشوبها الفساد نتيجة شكليتها وتزوير الانتخابات، وعلى الرغم من ذلك تمكنت ثورات الربيع العربي من تحقيق الشرعية الانتخابية في عدد من الأقطار العربية بعد سقوط عدد من الأنظمة السياسية، ففي مصر أفرزت الشرعية الانتخابية الرئيس "محمد مرسي" من حزب العدالة والتنمية بقوة الصندوق، كما نجت الأحزاب السياسية الإسلامية في تونس من الفوز في الانتخابات، إلا أن هذا النجاح المؤقت التي حققته الثورة لم يدم طويلاً فسرعان ما تم الانقلاب على الشرعية الانتخابية والعودة إلى المربع الأول وهو حكم المؤسسة العسكرية في مصر بعد أحداث 30 يونيو 2013، مع ذلك فقد اعتمدت هذه المؤسسة على الشرعية الانتخابية لوضع عبد "الفتاح السيسي" في سدة الحكم، كما تم الالتفاف على العملية الانتخابية في تونس والعراق واليمن وهو ما عكس العلاقة بين الدولة والمجتمع ما جعل في من وتيرة العنف السياسي لا تتوقف نتيجة عدم احترام الشرعية الشعبية.

ويمكن تقسيم الدول العربية إلى أربعة أنماط من حيث العملية الانتخابية بشكل عام: (أباه، 2006، صفحة 182، 183)

- دول ليست فيها انتخابات إلا في مستويات دنيا.

- دول ليس فيها تداول على السلطة.

- دول فيها انتخابات مقيدة (انتخابات من دون أحزاب أو انتخابات تخضع لحزب واحد).

- دول فيها انتخابات لكنها أسيرة بنية اجتماعية متخلفة تطغى فيها الروابط الآلية بشكل كبير.

الربيع ودوره السياسي في شرعنة الإنجاز والفعل التنموي: يعتبر الربيع بمصادره المختلفة (نفط، غاز، سياحة)، من المرجعيات الهامة التي تعتمد عليها النظم السياسية العربية في تحقيق الشرعية وشراء السلم الاجتماعي وإنجاز المشاريع الاقتصادية والتنمية في البلاد العربية بما يساهم في بناء علاقة صحية بين الدولة والمواطن، ونلاحظ أنه بعد أحداث الحراك الشعبي في العالم العربي بادرت بعض الأقطار العربية بالقيام بجملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتجسيد جملة من المشاريع التنموية المحققة للشرعية التنموية من أجل الحد من وتيرة تصاعد العنف السياسي، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر ومصر وتونس والعراق التي اعتمدت على الربيع وتوظيفه للعب دور سياسي من أجل إسكات المعارضة السياسية وإيقاف أعمال العنف السياسي، وبالفعل تمكنت هذه الدول من شراء السلم الاجتماعي بفعل الشرعية التنموية، ومثال ذلك الجزائر التي قامت بإنجاز الطرقات والجامعات والسكنات وتوظيف الآلاف من العاطلين عن العمل، وتوزيع الربيع النفطي على المجتمع من خلال منحهم قروض لإقامة مشاريع اقتصادية، وأيضاً مصر في فترة السيسي قامت بتوسعة قناة السويس كإنجاز اقتصادي يعود لها بالشرعية التنموية، إلا أن هذه المشاريع بقيت عاجزة عن تلبية مطالب وانشغالات المجتمع في ظل غياب رؤية إستراتيجية قادرة على إخراج هذه البلدان من دائرة التخلف واللاحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة، وهو ما جعل من أعمال العنف السياسي تتفجر بين الفينة والأخرى في أكثر من بلد عربي نتيجة أزمة الشرعية واختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع.

كما يلاحظ أن بعض الأنظمة العربية تركز في خطابها للجماهير على شرعية الإنجاز في مجالات محددة، مثل الاقتصاد، أو الرخاء والاستقرار، أو المحافظة على القيم والتقاليد، وكان مجرد الحفاظ على كيان الدولة في مواجهة تهديدات خارجية في بعض الأحيان إنجازاً يكرس الشرعية (دخيل، 2014، صفحة 178).

فمثلاً أن الولاء السياسي لم يكن ليبحث بذات المستوى في الدول العربية، وتحديدًا في دول الخليج، لولاء دولة الرفاهية التي أوجدها النفط وساعد في ديمومتها، ولذا فهناك علاقة طردية بين المداخل النفطية والانفتاح السياسي: فكلما انخفضت العائدات النفطية شرعت الأنظمة في إجراء الإصلاح السياسي، وكلما ارتفعت هذه العائدات تراجعت المبادرات الإصلاحية، وهذا يوضح كم هي الأنظمة العربية بحاجة إلى ارتفاع عائدات النفط لتغطية عجزها، وكسب ولاء الجماهير (دخيل، 2014، صفحة 39).

هناك من يقسم أنظمة الحكم في الدول العربية من ناحية "الشرعية" التي تعرف بها ذاتها في سلوكها وأدائها السياسي إلى

والتي حافظ تاريخ السلطة فيها على بقاء الطابع الإكراهي للسلطة، وعلى المكانة الأساسية التي تلعبها المؤسسات الأمنية والعسكرية في التأثير على النسق السياسي وعلى أنماط الشرعنة القائمة (معارف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، 2013، صفحة 297).

وبذلك تعتبر النخبة العسكرية والمدنية من أهم النخب المؤثر في صناعة القرار وامتلاك القوة في إطار تفاعلي، فالعلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية مرت بمرحلتين رئيسيتين استمرت حتى الآن، في المرحلة الأولى التي امتدت في خمسينيات إلى ستينيات القرن الماضي كان الجيش المنافس الرئيسي لحكومات غير ديمقراطية، أما المرحلة الثانية التي بدأت مع السبعينيات القرن الماضي وما زالت مستمرة فإن المؤسسات العسكرية العربية أدت دور الحامي الرئيسي للأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية (وأخرون، 2012، صفحة 327). وهناك أسباب عديدة تدفع العسكريين إلى التدخل في الحياة السياسية في المجتمع النامي، ومن أهم أسباب التدخل تعثر الحكومة المدنية والفساد، وكذلك مظاهر التخلف والتبعية وعدم الاستقرار السياسي، وضعف الحكومة وضعف المؤسسات المدنية، واختلال التوازن بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية وغيرها (القصي، 2006، صفحة 208).

ويحلل الدكتور "خلدون النقيب" ظاهرة العسكرية تاريخياً على نطاق العالم وعلى صعيد العالم العربي وما يصاحبها من استعمال العنف السياسي فيقول: (إن الانقلابات العسكرية يخطط لها وينظمها الجيش من دون أو مع قليل من التأييد من الحركات والتنظيمات السياسية أو الطبقات الاجتماعية، بالرغم من أن بعض هذه الانقلابات كانت لها دوافع قومية ودينية. وقد استخدم العسكر مناداتهم بالأمن والاستقرار لا لتبرير استيلائهم على السلطة فحسب وإنما لتصفية كل المؤسسات الدستورية والديمقراطية في البلاد). (المدني، 2011، صفحة 61)

وتأخذ العلاقة بين الجيش والسلطة في الوطن العربي إحدى الصور الثلاثة التالية:

- في الحالة الأولى: حيث يبدو الجيش في الحالة جيشاً للسلطة لا جيشاً للدولة.

- في الحالة الثانية: يصبح فيها للجيش سلطة حيث تعلو سلطة الجيش على مؤسسات السيادة، وتنشأ هذه العلاقة عن طريق الانقلابات العسكرية.

- الحالة الثالثة الجيش الأهلي: يكون أطرافها الجيش والمجتمع المنفصل من سلطة الدولة وخاصة في المجتمعات العربية التي تعاني نقصاً حاداً في الاندماج الاجتماعي- إذ يصير لكل عصبية جيشها. (بلعون، 2010، صفحة 168، 169)

ولكن الملاحظ في الحراك الشعبي أن إحجام المؤسسة العسكرية في تونس ومصر عن الاستجابة لأوامر الحاكم سهلت سقوطهما وصمدت وواجهت النظام واستعادت

نمطين نظريين أساسيين هما على النحو الآتي: (فارس، 2011، صفحة 2، 3) - النمط الأول: الشرعية على أساس الربيع المباشر: ويمتاز بمستويات متفاوتة من الشرعية القائمة على مبادلة المنافع الاقتصادية للناس بولائهم للنظام السياسي دون محاسبة أو بمستوى متدن جداً منها، مثل السعودية وقطر والإمارات والكويت والبحرين وعمان وليبيا. وتمتاز بعض الأنظمة بتوظيف الإكراه، سواء بالقمع والعنف المباشر أو الضغط الاقتصادي والاجتماعي. ويساعد في تعزيز أسس هذا النمط وجود بنية اجتماعية تقليدية وولاءات تقترب في شرعيتها من شرعية الكيانات السياسية كالانتماءات القبلية والعشائرية.

- النمط الثاني الشرعية المبنية على المصادر شبه ريعية: مثل النظام في مصر والأردن والمغرب وموريتانيا وسورية واليمن والجزائر وتونس والسودان، ولا يستطيع هذا النمط أن يقدم امتيازات اقتصادية مشابهة لما تقدمه الدول الريعية النفطية، ويمتاز بتنوع مصادر شرعية النظام، وتعمل أنظمة الحكم في هذه الدول -بالإضافة إلى المشروعية القانونية لسلطتها وما استطاعت الاعتماد عليه داخلياً من مصادر شرعية دينية أو تاريخية- على الشرعية الخارجية.

المؤسسة العسكرية: تعتبر المؤسسة العسكرية من المرجعيات الهامة في تأسيس شرعية منظومة الحكم في العالم العربي، ويرجع ذلك لأنه هذه المؤسسة كانت سابقة عن ميلاد الدولة، وكانت لها مساهمات بارزة في بناء الدولة وإيصال الرؤساء إلى سدة الحكم ولعبت دور سياسي هام في حفظ الاستقرار السياسي والحفاظ على التوازنات السياسية، ومن بين الدول التي تتحكم في هذه المؤسسة في عصب الحياة السياسية نجد الدولة في مصر والجزائر، والملاحظ للأحداث بعد الحراك الشعبي يدرك هذا الواقع، فمثلاً أن المؤسسة العسكرية في مصر كان لها دور بارز في الانتقال إلى الشرعية الديمقراطية من خلال وتوفير الجو السياسي لإعداد الدستور وتنظيم الانتخابات التي أفضت إلى وصول محمد مرسي إلى الحكم، كما كان لها دور سياسي في إعاقة عملية التحول الديمقراطي من خلال الانقلاب على الشرعية السياسية لمحمد مرسي وإقالته بعد أحداث 30 يونيو 2013، وتسليم السلطة لعبد الفتاح السيسي الذي أصبح رئيساً بفعل هذه المؤسسة، وهو ما يؤكد على الدور السياسي المحوري لهذه المؤسسة، وبرجوع للتاريخ المعاصر الجزائري نجد أن معظم الرؤساء في الجزائر كان سبب وصولهم إلى السلطة هو المؤسسة العسكرية بدءاً من أحمد بن بله مروراً بالهوارى بومدين وصولاً إلى الشاذلي بين جديد، وبذلك يمكن القول أنه لا يمكن إخراج المؤسسة العسكرية من المعادلة السياسية أو تجاهلها باعتبارها فاعل سياسي بارز في رسم ملامح العملية السياسية.

وبذلك فإن للمؤسسة العسكرية دور مهم في شرعنة حكم الدول، وذلك من خلال البحث في وظيفتها الدستورية ودورها السياسي، ويتضح هذا الدور أكثر خاصة في الدول العربية،

ولقد أصبحت الأحزاب السياسية مع بداية القرن العشرين من أهم ركائز الشرعية الديمقراطية في العالم كله، إذ لا يمكن تصور أي نظام سياسي ومهما كانت طبيعته (ملكي أو جمهوري) خارج إطار الحزب السياسي الذي أصبح مصدرا أساسيا لإضفاء الشرعية على السلطة السياسية، في هذا الشأن يقول الباحث "المغربي إدريس الجندي" على أنه "من النادر جدا أن تعثر اليوم على نظام سياسي لا يستمد شرعيته من النظام الحزبي"، فالإضافة إلى وظيفة التعبئة والتجنيد والتنمية تقوم الأحزاب السياسية إذا بوظيفة هامة جدا، حيث تكسب النظام السياسي القائم شرعية شعبية (عمراي، 2017، صفحة 303). لذلك تعمل كل الأنظمة السياسية العربية على اعتماد أحزاب سياسية والسماح لها بالعمل السياسي من أجل خلق حراك سياسي، يجعل من المواطن يحس بنوع من الحراك الديمقراطي وبأنه قادر على المشاركة السياسية من خلال انتمائه إلى هذه الأحزاب، إلا أن الواقع السياسي العربي يؤكد في الغالب الأعم على أن هذه الأحزاب ما هي إلا ديكور لتزيين الواجهة السياسية بصورة الشرعية الديمقراطية القائمة على فكرة مشاركة كل الفاعلين في الفعل السياسي، مع احتكار السلطة للعملية السياسية والتضييق على هذه الأحزاب، وهو ما يفسر حالة العنف السياسي واختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الحراك الشعبي، ففي مصر بالرغم من وصول حرب العدالة والتنمية برئاسة محمد مرسي إلا أنه تم الانقلاب عليه من قبل المؤسسة العسكرية وأذئاب النظام القديم ليتم تجريده وحظره من ممارسة نشاطه السياسي، وهو ما أدى إلى انتكاسة عملية التحول الديمقراطي في مراحلها الانتقالية والعودة إلى المربع الأول وهو حكم المؤسسة العسكرية لا الحكم المدني القائم على استقلالية المؤسسات.

وتتصف الأحزاب السياسية في البلاد العربية بخصائص مختلفة غلب عليها الطابع الشعبوي أكثر من الإطار المؤسساتي، وتحول مفهوم العمل الحزبي من الإقرار بمبدأ تبادل الأدوار إلى الاجتهاد في إلغاء وجود الآخر المعارض في الخلفية والتوجه السياسي، أضف إلى ذلك أن الأحزاب العربية عرفت فكرة الشخصانية أي إنشاء أشخاص لأحزاب تعبر عن أفكارهم ومشاريعهم، مثلا ارتبطت نشأة حزب الكتائب اللبناني بشخص "بيار جميل" في عام 1936، والحزب التقدمي الاشتراكي بمؤسسه "كمال جمبلط" في عام 1949 (معرف، 2013، صفحة 50). وهو ما أضعف شرعيتها السياسية وأخل بعلاقة الدولة بالمجتمع.

وسائل الإعلام: تعتبر المؤسسة الإعلامية والمرجعيات الهامة في التأسيس للشرعية الديمقراطية كونها تساهم في إشاعة حرية الرأي والتعبير، وتستخدمها النظم السياسية العربية في توجيه وصناعة الرأي العام عن طريق بث القيم السياسية وتنشئة المجتمع وفق المعتقدات التي يؤمن بها النظام السياسي، وقد تستعملها بعض النظم السياسية التسلطية كنظام المغربي في تضليل الرأي العام وتلميع صوته بصيغة ديمقراطية تمنحه

الاستقرار (آخرون، 2012، صفحة 220)، وفي ليبيا لجأ نظام "القذافي" إلى استخدام الكتائب الموالية له من أجل القضاء على الثورة الأمر، الذي دفع الثوار إلى تبني الخيار المسلح في التعامل مع النظام كما لم يتردد نظام "علي عبد صالح" في اليمن و"بشار الأسد" في سورية في استخدام الجيش على نطاق واسع في التصدي للمتظاهرين السلميين المطالبين برحيل النظام في البلدين (ابراهيم، 2012، صفحة 20، 21) توافر لدى النظام السوري نقاط قوة تتمثل أبرزها في تركز الأجهزة الأمنية في يد الرئيس حيث يقوم عليها جنرالات شديدا الولاء للنظام بحكم المصالح التي تجمعها. (آخرون، 2014، صفحة 41)

ومقارنة بحالتي مصر وتونس فإن أوضاع الجيش في كل من اليمن وليبيا متدهورة، إلى حد كبير والتحدي البارز الذي يواجه البلدين يتمثل ببناء جيش وطني على أسس مهنية واحترافية يكون بعيد من التسييس، حيث أن الجيش الذي أسسه كل من "القذافي" و"علي عبد الله صالح" قام على أسس وولاءات وقبلية وجهوية، ونتيجة لذلك حدث انقسام داخل الجيشين مع اندلاع الثورة في البلدين. (آخرون، 2014، صفحة 199)

الأحزاب السياسية: تعتبر الأحزاب السياسية من المرجعيات البارزة في التأسيس للشرعية الديمقراطية، فالتنافس بين الأحزاب السياسية من أجل الوصول إلى السلطة يفرض عليها إنتاج مشاريع وطنية لبناء الدولة والمجتمع والحصول على الشرعية، ويمكن تقسيم الأحزاب السياسية إلى أحزاب عقائدية وأخرى مصلحية تزول بزوال مصالحها، والملاحظ في واقع الحياة الحزبية في المنطقة العربية يكتشف هذين الصنفين من الأحزاب، وقد تعتمد السلطة السياسية في العالم العربي على الأحزاب السياسية لإضفاء نوع من الشرعية على تواجدها وإدارتها لشؤون المجتمع وإعطاء الصبغة الديمقراطية للحياة السياسية، وفي حال شعورها بخطر هذه الأحزاب خاصة منها العقائدية فإنها تعمل على محاربتها واحتوائها باعتبارها منافس لها على السلطة السياسية، والمتتبع للمسار السياسي التاريخي يدرك هذا الواقع، ففي مصر عمل كل من جمال عبد الناصر والسادات وحسني مبارك على محاربة جماعة الإخوان المسلمين من جهة ومحاولة احتوائها من جهة أخرى باعتبارها تعمل على مشروع تغيير لأسس الشرعية وتهدف إلى نقل الدولة المصرية من الشرعية الديمقراطية إلى الشرعية الإسلامية، كما أن المتتبع لأحداث الحراك الشعبي يدرك مدى قدرة الأحزاب السياسية على إدارة المشهد السياسي واقتكالك السلطة، ففي مصر تمكنت جماعة الإخوان المسلمين من اقتكالك السلطة بقيادة محمد مرسي وفي تونس تمكن حزب النهضة من اقتكالك مقاعد هامة في البرلمان وفي الجزائر يعتبر حزب حركة مجتمع السلم ذو المرجعية الإسلامية طرفا صعبا في المعادلة السياسية برغم من محاولة السلطة احتوائها وتقزيمها كونها تمتلك المشروع والشرعية والقدرة على التنظيم القطاعات الشعبية من خلال التعبئة والتجنيد السياسي.

فتح المجال السياسي: تتميز النظم السياسية العربية بإقفال المجال السياسي وبالطبيعة التسلطية واحتكار السلطة وعدم القبول بمبدأ التداول على السلطة، هذا ما دفع الشعوب العربية إلى مواجهة هذه الأنظمة السائدة وهي الأنظمة التي فشلت في إدارة شؤون المواطنين وبناء توازن اجتماعي عادل، بل اتجهت نخب هذه الأنظمة إضافة إلى كل ما سبق وكما يعرف الجميع إلى تحويل الأنظمة الجمهورية إلى ملكيات وممتلكات خاصة وفاسدة، ممتلكات يسود فيها الطغيان المدعم بالأجهزة الأمنية. (أخرون ع، 2012، صفحة 28)

كما أن معظم النظم التي قامت على إثر حركة وطنية وثورات أو انقلابات، والتي غالباً ما حظيت وفي أغلب الأحيان بالتعبئة الجماهيرية الشعبية، وعززت كذلك مركزها السياسي وشرعيته من طريق تطبيق أهدافها المجتمعية، قد افتقرت إلى بنى سياسية وهياكل مؤسسية راسخة وقوية تؤطر السلطة وفق آليات ديمقراطية قانونية، مما أجبرت تلك النظم عن التراجع عن أهدافها وبرامجها الوطنية، فبدأت تظهر الحواجز بينها وبين القوى الشعبية التي حملتها إلى السلطة. (العبيدي، صفحة 34، 33)

وقد شاعت معضلة الشرعية في استمرارية القمع ومصادرة الحريات العامة، وتأميم المجال العام السياسي، والمعتقلات والسجون، وغياب حريات الفكر والرأي والتعبير والتدين والاعتقاد... الخ. كما اعتمدت الأنظمة والنخب التسلطية على العنف الرمزي والأيديولوجي في سعيها إلى ضبط المجتمع. (الفتاح، 2017، صفحة 2)

حيث تعمل النظم التسلطية على إغلاق المجال السياسي وذلك بمنع الأحزاب السياسية من النشاط السياسي وعدم السماح لمؤسسات المجتمع المدني بأداء أدوارها ووظائفها في عملية الضبط الاجتماعي إلى جانب الدولة، مع التضيق على المؤسسة الإعلامية في نقل الحقيقة وتنوير المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى تآكل الشرعية واختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهذا الأمر ينطبق على النظم السياسية العربية التي قامت لعقود طويلة بغلق المجال السياسي، وهو ما ساهم في إعاقة العملية الديمقراطية وانتشار مناخ العنف السياسي، وتآكل شرعيتها، وبرغم من الآمال التي عقدتها الشعوب العربية بعد أحداث الربيع العربي، إلا أن الواقع السياسي يثبت أن عملية احتكار المجال السياسي من قبل النظم الجديدة وحتى التي لم تسقط وبادرت بإجراء إصلاحات سياسية لامتناس الاحتقان الاجتماعي من خلال اعتماد أحزاب سياسية وفتح المجال للإعلام الخاص ومنح المزيد من الحريات، إلا أن الديمقراطية بقيت شكلية ولم يتغير من الواقع شيئاً، وهو ما جعل من شرعية هذه الدول في تراجع، وللخروج من هذا المأزق السياسي ومعالجة أزمة الشرعية وبناء علاقة صحية بين الدولة والمواطن وجب على النظم السياسية العربية ضرورة العودة إلى الشرعية الديمقراطية بصفة فعلية وذلك بالسماح للأحزاب

الشرعية، إلا أن بروز مواقع التواصل الاجتماعي كمصنات إعلامية تسمح للمواطن بتعبير عن رأيه السياسي دون قيود والاطلاع على مختلف الأحداث والتواصل مع الآخرين ساهم بدور فعال في تراجع احتكار الدولة للخطاب السياسي وفسح للمجتمع بالتعبير عن توجهاته، وهو ما ساهم في ميلاد الحراك الشعبي في المنطقة العربية فالأحداث التي جرت في كل تونس ومصر واليمن وسوريا... الخ، كان لمواقع التواصل الاجتماعي وبعض القنوات العربية كالجزيرة دور بارز، في تآكل شرعية النظم العربية وكشف ممارستها التسلطية المنتهكة للحقوق الإنسان والديمقراطية، وهو ما جعل العلاقة بين الدولة والمجتمع تهتز وحرك القطاعات المجتمعية للمطالبة بإسقاط النظم وتطبيق الديمقراطية، وهو ما جعل هذه النظم تعرف عدم استقرار سياسي ومرحلة تحول سياسي نتيجة موجة العنف السياسي التي عرفتها، وقد يكون للمؤسسة الإعلامية دور سلبي فقد تستغل لأجندات أجنبية لإسقاط النظم التي لا تدين لها بالولاء ومن ذلك النظام العراقي في عهد صدام حسين.

تعتبر الشرعية السياسية على أن الدولة في النهاية تمثل كافة المواطنين، وفي هذا السياق يعتبر الرأي العام هو المرجعية الكبرى التي من خلالها يتم تحويل مفهوم الشرعية السياسية كتعبير عن المصالح الخاصة إلى مفهوم الشرعية السياسية باعتبارها تعبيراً عن اتجاهات المواطنين العامة في قضايا السياسة العامة. (عودة، 2014، صفحة 176)

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن النظم السياسية العربية تعتمد على جملة من المرجعيات من أجل إنتاج الشرعية الديمقراطية وبناء علاقة صحية بين الدولة والمواطن، منها التاريخ، والدين والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، إلا أن ضعف الشرعية والتنموية والشعبية التي عرفتها الدول العربية جعل هذه الشرعيات تنهوى، وهو ما فجر الحراك الشعبي وأدى بقطاعات واسعة من المجتمع العربي إلى المطالبة برحيل الأنظمة مع الرغبة في تأسيس أنظمة ديمقراطية بعيدة عن التسلطية، وهو ما تم في بعض الدول بعد سقوط عدد من الأنظمة إلا أن النظم السياسية الجديدة مثل مصر التي بقيت المؤسسة العسكرية لاعبا محوريا فيها ساهمت هذه الأخيرة في انتكاسة عملية التحول الديمقراطي نتيجة الانقلاب على الشرعية الديمقراطية، والعودة بالدولة والمجتمع المصري إلى المربع الأول وهو حكم العسكر والنظام التسلطي مما أدى إلى انتكاسة عملية التحول الديمقراطي

4. آليات بناء الديمقراطية في الشرعية أنظمة الحكم العربية

يرى الخبراء والعديد من الهيئات السياسية والمنظمات الحزبية أنه لإعادة بناء الشرعية الديمقراطية في المنطقة العربية، بعد انتكاسة عملية التحول الديمقراطي في مراحلها الانتقالية بعد الحراك الشعبي وتراجع شرعية النظم واختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع، يجب النظم السياسية العربية الاعتماد على الآليات التالية:

والمثال على ذلك السودان والجزائر، وبعد الحراك الشعبي شاهدنا عدة أمثلة عن عجز النخب والأحزاب السياسية في تأسيس سلطة مدنية، ومنها الحالة المصرية فحين تأسست سلطة مدنية مرتكزة على الشرعية الديمقراطية تم الانقلاب عليها من قبل المؤسسة العسكرية، لذلك يجب على الدول العربية من أجل التخلص من مأزق الشرعية وترميم العلاقة بين الدولة والمجتمع بناء سلطة مدنية قائمة على احترافية الجيش وتحديد أدواره في حفظ النظام والأمن، مع فتح مجال التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، والاعتماد على مبدأ المواطنة كأرضية وليس الانتماءات القبلية والطائفية، مع تحقيق الشرعية التنموية والاقتصادية والشرعية الشعبية، كل هذه الشروط تعتبر مفتاح تحقيق السلطة المدنية التي تؤدي إلى شرعية النظام وبناء علاقة صحية بين الدولة والمواطن وتحفظ الاستقرار السياسي.

إعادة صوغ مصادر شرعية السلطة: تعتمد النظم السياسية العربية على مجموعة متنوعة من المصادر لتحقيق شرعيتها منها ما هو تقليدي كالاعتماد على الشرعية الدينية مثل الحالة المغربية والمملكة العربية السعودية، أو الاعتماد على الشرعية الكارزمية مثل الجزائر في عهد الهواري بومدين، ومصر في عهد جمال عبد الناصر، غير أن انتشار القيم الديمقراطية والتحول السياسي الذي عرفته منظومة الحكم العربية وانتقالها من النظم التسلطية إلى النظم الجمهورية الديمقراطية بصفة شكلية مع محافظتها على نفس خصائص النظم الاستبدادية كمحاولات تكتيكية لتفادي وقوع أعمال عنف سياسي أو الرضوخ للضغوط الدولية المطالبة بجميع الدول بما فيها العربية لتطبيق منظومة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ففي الدول التي شهدت موجات العنف السياسي أثناء الحراك الشعبي والتي رفع فيها المواطنون والقوى السياسية شعارات إسقاط النظام الاستبدادي وإقامة نظم ديمقراطية قائمة على الشرعية الشعبية عن طريق الآلية الانتخابية، وأيضا تحقيق الشرعية التنموية وشرعية الانجاز والشرعية الدستورية، إلا أنه بعد الحراك الشعبي بقي الحال على ما هو عليه، وهو ما ساهم في تعميق أزمة الشرعية واختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع، وللخروج من هذا المأزق السياسي لا بد على الدول العربية تنويع مصادر الشرعية بين التقليدي والحداثي أي الأخذ بأكثر من مصدر، ولعل الشرعية الديمقراطية القائمة على مبدأ التداول على السلطة والفصل بين السلطات وبناء المؤسسات، وتحقيق الانجاز في ميادين المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبناء الشرعية الدستورية من روح المجتمعات هي القادرة على إيجاد الحلول وترقية الدولة والمجتمع، والأمر الكفيل بتحقيق الشرعية وترميم العلاقة بين الدولة والمجتمع وحفظ الاستقرار السياسي.

وفي هذا الاطار يرى الأستاذ "عبد الإله بالقزوين" أن إعادة صوغ مصادر شرعية السلطة على النحو الذي تلغى فيه المصادر

السياسية بممارسة نشاطها السياسي بدون وصاية ورقابة وهو ما يؤدي على إنتاج مشاريع وطنية لبناء الدولة والمجتمع، مع فتح المجال السياسي أمام منظمات المجتمع المدني وممارستها لعملية الضبط الاجتماعي إلى جانب الدولة بما يعزز من قيمة المواطنة والمشاركة السياسية ويؤسس لعلاقة الثقة بين الحاكم والمحكوم، ويجعل من النظام يتمتع بالشرعية، مع فتح المجال الإعلامي أمام الخواص وعدم التضييق على الصحفيين في ممارسة مهنتهم وذلك بوضع منظومة قانونية تحمي الصحفي وتجعله يقوم بمهنته الإعلامية بكل أريحية دون ضغط، وهذا ما يساهم في تعزيز الشرعية ويحسن من علاقة الدولة بالمجتمع ويؤدي إلى الاستقرار السياسي ويحد من مظاهر العنف السياسي المتنامية في الوطن العربي.

بناء سلطة سياسية مدنية: إن نتائج الانتخابات التي جرت في تونس أولا ثم مصر ثم في اليمن وصعود أحزاب إسلامية في تونس ومصر قابلهما ظهور مجلس حماية الثورة في تونس ورغبته في التحول إلى مجلس تأسيسي بدايته كتابته دستور جديد وتعيين حكومة، وكان هذا الخيار نابعا من إرادة شعبية واسعة كرسها اعتصام القصبة الثاني الذي أطاح حكومة "الغنوشي" الثانية ومسارها المتلوي برمته وهو ما كان شبيها بتنازل الجيش في مصر للمدنيين عن السلطة واستمالة المصريين في الانتقال إلى حكم مدني بوصفه ملعبا شعبيا بامتياز، وكان شبيها كذلك بما فعله اليمنيون حين أجبروا رئيسهم على التخلي عن السلطة وحضور مراسم تسليم السلطة إلى "عبد ربه منصور الهادي" وهذا بحد ذاته ولوج لعصر جديد يمكن أن نسميه عصر الجمهورية الثانية (الكبسي، 2014، صفحة 172، 173). وفي البحرين نجد أن الشيخ علي سليمان، في خطابه في 16 فبراير 2011 أمام آلاف المعتصمين في اللؤلؤة، ذكر فكرة الدولة المدنية، وأكد مطلب المملكة الدستورية في خطابه الذي ألقاه في 24 فبراير، وأعلن صراحة "لا نريد ولاية الفقيه (...). لا نريد دولة دينية (...). نريد دولة مدنية ينتخب فيها الشعب حكومته"، المطالب هي "الحرية والديمقراطية وليس دولة دينية أو طائفية". ورغم ما تمثله فكرة المدنية من تطور في موقف شيعة البحرين، فإن المقصود بها غير واضح الملامح، كما كرر حسن مشيمع في كلمة في دوار اللؤلؤة، بعد وصوله إلى البحرين في 27 فبراير، فكرة الملكية الدستورية، وصرح بأن حركته لا ترفض الفكرة. (رجب، 2011، صفحة 184)

وتعتبر العلاقات المدنية العسكرية في النظم السياسية العربية من العوائق البارزة التي تؤدي إلى انتكاسة الشرعية الديمقراطية والإخلال بعلاقة الدولة بالمجتمع، ولإنجاح عملية التحول الديمقراطي يجب تحييد المؤسسة العسكرية عن العمل السياسي بصفة عملية وجعل دورها يتحدد في مهمة حفظ الأمن والاستقرار والتنمية، غير أن أي محاولة لعزل المؤسسة العسكرية على المجال السياسي ينجر عنها عنف سياسي والانقلاب على النظام الذي حاول تضييق أدوارها

بتجاوز أزمة توزيع الخيرات والعدالة في توزيع الثروات.

- **شرعية المراقبة والمحاسبة:** أي يتطلب لبناء وتحسين شرعية الرقابة والمساءلة للحكام وربط المسؤولية بالمحاسبة، فالحاكم البعيد عن المراقبة بعيد عن الشرعية.

العقد الاجتماعي جديد: يعتبر العقد الاجتماعي هو أساس تنظيم السلطة وضبط النسق السياسي وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والوثيقة التي تحد من تعسف الحاكم في استعمال القوة والعنف السياسي ضد المواطنين، وهذا بتحديد صلاحيات الحاكم وما هي الخطوط التي لا يجب أن يتجاوزها ضد المحكومين، للحفاظ على حقوقهم كما نادى بذلك فلاسفة العقد الاجتماعي، ويعتبر الخيار الديمقراطي هو أفضل النماذج العملية التي يمكن للأنظمة السياسية بناء عقدها الاجتماعي على أساسه، كونه يساهم في بناء علاقة صحية بين الدولة والمجتمع، والملاحظ للواقع السياسي العربي يدرك أن العقد الاجتماعي في العديد من الأنظمة السياسية العربية، يعاني هشاشة نتيجة انعدام علاقة الثقة بين الحاكم والمحكوم، وهذا راجع إلى الطبيعة السلطوية والاستبدادية لهذه النظم، التي تمارس العنف السياسي وتنتهك الدستور وتمس بحقوق المواطنين، وهو ما جعل الحياة السياسية تدخل في خندق مظلم نتيجة غياب الشرعية الديمقراطية وحقوق المواطنة واختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع، والحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة العربية جاء نتيجة عدم وجود عقد اجتماعي حقيقي قائم على الشرعية الديمقراطية يؤسس لعلاقة صحية بين الدولة والمواطن.

والواقع أن حالة الحراك التي تشهدها الدول والمجتمعات العربية، منذ اندلاع ثورة تونس في نهايات عام 2010، وبداية الثورات المصرية، والليبية، واليمن، والسورية، وغيرها من الدول العربية، إنما تؤرخ لمرحلة جديدة في العلاقة بين المجتمع والدولة، يعاد الاعتبار فيها للمجتمع كمتغير مستقل ومهم في علاقته بالدولة. وبرغم حالة الجدل التي تثيرها التجارب العربية حول ما إذا كان ما يحدث في هذه الدول ثورات اجتماعية حقيقية، أم مجرد مطالب طائفية أو إصلاحية، فإنها في جوهرها تحمل محاولة من هذه المجتمعات لإعادة النظر في طبيعة العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين الفرد والدولة، وبين المجتمع والدولة. فالدولة بالتأكيد ارتبطت نشأتها بتطور تدريجي في المجتمع، كما ارتبطت في بعض الأحيان بوجود القوى الاستعمارية في المنطقة. ولكن حكم طريقة إدارة العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع، تكييف معين لعقد اجتماعي ما مبرم بينها والمجتمع، ارتكز على قوة الدولة في مواجهتها ضعف أو إضعاف المجتمع، واستخدام التخويف بفقدان الأمن كمحفز للبقاء. (بلقرين، 2008، صفحة 57)

ولذلك فإن العقد الاجتماعي السياسي الجديد الذي يجب أن تنتهجه الدول العربية يطلب أن يكون يمزج بين نموذج الدولة

العصبوية والتوتاليتارية والثيوقراطية لتحل محلها الشرعية الديمقراطية الدستورية المستمدة من إرادة الشعب ومن التوافق الوطني العام، هو التتويج الفعلي لمسلسل بناء الصفة السياسية بين السلطة والمعارضة التاريخية المطلوبة اليوم في حال الوطن العربي، وذلك من أجل بناء عملية الانتقال الديمقراطي، إذ بدونها لن تكون الإجراءات الديمقراطية الأخرى (كوجود دستور، الانتخابات، التعددية السياسية... الخ)، أكثر من مخادعة تكتيكية لتكميم الأفواه والتحليل على التغيير الديمقراطي (عمراني، 2017، صفحة 347). وهذا ما نلاحظه في المشهد السياسي العربي حيث أن السلطة السياسية لا تملك الإرادة الصادقة ولا الرؤية الكافية لإعادة صوغ مصادر الشرعية بشكل حداثي، ففي مصر أثناء عملية الانتقال الديمقراطي وتجسيد الشرعية الدستورية وقع صراع بين مختلف القوى للتدخل المؤسسة العسكرية لحل هذا الصراع، كون كل جماعة تبحث على مصالحها وهو ما يعرقل تطبيق الشرعية الديمقراطية، ونفس الأمر نجده في ليبيا وتونس، والأمر أكثر تأزما وتعقيدا في سوريا فحين طالب الشعب بشار الأسد بتنحي عن السلطة مارس العنف السياسي عليهم وهو ما قابل ذلك بعنف سياسي وهو ما جعل حالة عدم الاستقرار السياسي والتدخلات الأجنبية، فالحل الوحيد للخروج من هذا المأزق السوري هو العودة إلى الشرعية الديمقراطية والاتفاق على خريطة التحول الديمقراطي وإعداد دستور وتنظيم انتخابات والمبادرة بإعادة الأعمار ودفع العملية الاقتصادية والتنموية حتى يتم ترميم العلاقة بين الدولة والمجتمع ويعود الاستقرار السياسي وتجنّف منابع العنف السياسي.

والحاجة إلى تجديد الشرعية على النحو الديمقراطي، تقتضي المصلحة تقوية النظام بشريعات مختلفة تمثل في المجموع الشرعية الديمقراطية، وأهم هذه التشريعات لإرساء الشرعية الديمقراطية هي (عمراني، 2017، صفحة 347، 348):

- **شرعية الالتزام بالمرجعية:** أي ضرورة التزام الدولة بالمرجعية العليا للمجتمع.

- **شرعية العدالة:** أي لا بد لقيم العدالة والحرية أن تخترق كل مجالات الشرعية وأبعادها.

- **شرعية التعاقد:** أي أنه على جوهر النموذج السياسي للحكم أن يتأسس على دولة تعاقد

- **شرعية المصالح والأبازات:** أي على الدولة إشراك مؤسسات المجتمع في جميع القضايا المعبرة عن المصالح العام (شرعنة المصالح)، كما عليها تحقيق إنجازات تنموية.

- **شرعية السياسات والممارسات:** أي على النظام صنع السياسات وبناء الآليات وتفعيل الممارسات وتكوين المؤسسات الحاضنة لمشروع التنمية القائمة على تلبية مطالب الناس.

- **شرعية المشاركة والتوزيع:** أي أن تتكامل شرعية المشاركة (إشراك المجتمع في صنع السياسات) مع بناء شرعية تتعلق

تنظيم المجتمع وفي الوقوف على انشغالاته وتلبيتها، ويرجع ذلك إلى التضييق الذي تمارسه الأنظمة العربية على هذه المؤسسات سواء بوضع ترسانة قانونية تعيق عمله، أو بحظر بعض النشاطات، أو ممارسة العنف السياسي باعتقال المنتمين إلى هذه التنظيمات، مع ممارسة الرقابة عليها وهو ما يعوق نشاطها، أو الوصاية عليها واستخدامها كآلية للتحكم في المجتمع وتضليله، وبذلك تتحول الشرعية الديمقراطية إلى مجرد ديكور لتجميل الواجهة السياسية. وللخروج من هذا الواقع السوداوي الذي تعاني منه هذه المنظمات لا بد على الأنظمة السياسية العربية توسيع صلاحيات المجتمع المدني والثقة بأنها شريك سياسي يساهم بجنبها في عملية الضبط الاجتماعي، مع سن قوانين تشجع على الانتماء إلى مؤسسات المجتمع المدني، وإيقاف كل أعمال العنف السياسي ضدها، مع تقديم الدعم المادي لها وعدم التدخل في أعمالها أو الوصاية عليها، وبهذا تتحقق الشرعية الديمقراطية وتستطيع الأنظمة العربية بناء علاقة صحية بين الدولة والمجتمع بفعل إحساس المواطن بأنه شريك سياسي واجتماعي ويساهم في بناء الدولة.

5. خاتمة

تأسيساً على ما سبق يمكن القول أن أنظمة الحكم العربية تعتمد على جملة من المرجعيات والمصادر لبناء شرعيتها منها الشرعية التاريخية والدينية وأيضاً الاعتماد على أسس الشرعية الديمقراطية القائمة على الشرعية الانتخابية والدستورية، مع اعتمادها على الربيع في تحقيق شرعية الانجاز التنموي، وبالرغم من محاولات هذه النظم في تحسين الشرعية إلا أنها مقبوليتها لدى المحكومين ظلت تتآكل، نتيجة جملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأمام هذه التحديات المتعددة الأوجه المنتجة للأزمة السياسية التي أدت بسقوط بعض أنظمة الحكم العربية مثل ما حدث في مصر وتونس واليمن وليبيا في ظل ما بات يعرف بثورات الربيع العربي، الأمر الذي يحتم عليها إعادة بناء مصادر شرعيتها على أسس ديمقراطية فعلية، وذلك بالاعتماد على آليات فعلية قائمة على فتح المجال السياسي، وإشراك كافة الفاعلين في العملية السياسية، وبناء عقد اجتماعي قائم على دستور يحمي الحريات العامة ويجعل من الشعب هو مصدر السلطة عبر اختيار الحاكم عن طريق الانتخاب بما يعزز مبدأ التداول على السلطة، ويحقق مبدأ الدولة المدنية لا سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، وتفعيل شرعية الفعل التنموي بما يحسن الاطار المعيشي للمواطن، وبهذا يمكن إنتاج علاقة صحية بين الدولة والمجتمع وت تعزيز شرعية أنظمة الحكم العربية.

تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

ونموذج المجتمع وأن يتأسس على الخيار الديمقراطي، بوصفه تنافساً سلمياً، وعلى تدبير للاختلاف والتنافسية السياسية بين تطورات وبرامج وسياسات لمصلحة المجتمع ككل، مؤسس على المواطنة، ولتحقيق هذا يجب أن تكون الدولة حديثة ذات نظام ديمقراطي (عمراني، 2017، صفحة 351). وهذا ما سيعود عليها بالشرعية ويؤسس لعلاقة صحية بين الدولة والمجتمع بعيدة عن مظاهر العنف السياسي.

بناء ثقافة سياسية تستوعب الخلافات وتؤسس لعلاقة صحية بين الدولة والمواطن: تعتبر الثقافة السياسية المحدد الرئيس لعلاقة الدولة بالمجتمع، لذلك تعمل معظم النظم السياسية على غرس القيم السياسية في مجتمعاتها بالاعتماد على آليات مختلفة كالمدرسة والإعلام والمسجد، وهذا في إطار الأيديولوجية والمرجعية التي ينتهجها النظام السياسي ويؤسس عليها شرعيته، فالمرجعية الثقافية الاشتراكية تختلف عن المرجعية الثقافية الليبرالية والمرجعية الإسلامية في منطلقاتها وأسسها، وانطلاقاً من هذه العلاقة تؤسس النظم شرعيتها (الشرعية الإسلامية، الشرعية الاشتراكية، والشرعية الليبرالية)، كما تؤسس لنوعية الثقافة التي تجعل من المواطن إما تابعاً أو مشاركاً في العمل السياسي، والملاحظ للمجال السياسي العربي يكتشف جملة من المرجعيات الثقافية التي تتأسس عليها النظم السياسية العربية، قصد الحصول على الشرعية، وتعمل على إصباغها بشرعية الثقافة السياسية الديمقراطية التي تجعل من المواطن محور العملية السياسية عن طريق فعل المشاركة السياسية، غير أن الواقع السياسي سواء قبل الحراك الشعبي أو بعده يثبت بأن الثقافة السياسية الموجودة في الساحة السياسية العربية هي مستوردة ومن إنتاج الغرب وليس من خصوصية المجتمعات العربية التي لها ميراث ثقافي سياسي عريق، كما أن الثقافة السياسية التي تدعي هذه النظم بأنها ثقافة ديمقراطية قائمة على الحوار والمشاركة في الفعل السياسي ما هي إلا ديكور لتجميل الواجهة السياسية، فالثقافة السائدة هي ثقافة التبعية للنظام وتقييد الحريات وممارسة الاستبداد والعنف السياسي، وهو ما جعل من شرعية النظم السياسية العربية تتآكل وفجر الحراك الشعبي، فإنجاح عملية التحول الديمقراطي يتطلب إنتاج ثقافة سياسية نابعة من روح المجتمع وخصوصيته، مع استخدام مختلف مؤسسات التنشئة في بث القيم الديمقراطية ونشر ثقافة المشاركة المنتجة للحوار والسلم والشرعية.

مجتمع مدني: لا يمكن بناء الشرعية الديمقراطية بدون مجتمع مدني حديث، فالدولة الحديثة والمجتمع المدني الحديث شرطين أساسيين من شروط استنبات الشرعية الديمقراطية، كما يمثلان مطلب من مطالب إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس ديمقراطي (عمراني، 2017، صفحة 354). والملاحظ للمشهد السياسي العربي سواء قبل الحراك الشعبي أو بعده يكتشف ضعف أداء المجتمع المدني العربي في عملية الضبط الاجتماعي واقتسام الأدوار مع الدولة في

المراجع

- الوطن العربي. بيروت: دار الفكر المعاصر.
- سمير بو عبد الله. (بلا تاريخ). مرجعيات وآليات بناء الشرعية الديمقراطية في أنظمة الحكم العربي. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد... (العدد...)، صفحة الصفحات..
- سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل. (1998). في النظرية السياسية من منظور إسلامي، منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر. القاهرة: المعهد العالي للفكر الاسلامي.
- عبد الاله بلقزيز. (2008). الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- عبد الدين بن عمراني. (2017). اسس الشرعية السياسية واشكاليتها التحول الديمقراطي في دول الغرب العربي: تونس، الجزائر، المغرب. أطروحة دكتوراه، 303. كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- عبد الدين بن عمراني. (بلا تاريخ). اسس شرعية الأنظمة السياسية العربية. المجلة الجزائرية للسياسة العامة، صفحة 122.
- عبد السلام طويل. (9 9 2017). إشكالية الدولة في الفكر العربي المعاصر. تم الاسترداد من <http://arab.majalla.com>.
- عبد الغفار رشاد القصبي. (2006). التطور السياسي والتحول الديمقراطي الكتاب الثاني الحراك الشعبي وإدارة الصراع. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- عبد اللطيف كمال و آخرون. (2012). الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- علي الدين هلال و آخرون. (2014). حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- علي الدين هلال، نفيين مسعد. (2000). النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عمر جمعة العبيدي. (بلا تاريخ). اشكالية البنية السياسية للنظم الجمهوريّة في المنطقة العربية. العراق.
- غسان سلامة. (2011). نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد المختار القلائي، الطاهر بن يوسف. (2012). القوى المضادة للثورة في تونس: الباجي قايد السبسي نموذجا. تونس: فن الطباعة.
- محمد حسن دخيل. (2014). أنظمة الحكم في الوطن العربي دراسة مقارنة. بيروت: دار البصائر.
- محمد علي الكيسي. (4 5 2014). كيمياء الربيع التونسي العربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مصطفى بلعور. (2010). التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008. 168، 169. الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
- نبيل عبد الفتاح. (4 5 2017). مقدمة في تجديد نظام الشرعية السياسية. الاهرام (47631)، صفحة 2.
- Andree, S. A. (2007). the EU 'Crisis of Legitimacy' Revised: Concepts, Causes, and Possible Consequences for the European politics and Citizens. Madrid: Centro de Estudios politicos y C onstitucionales.
- Carter, D. (2011). sources of state legitimacy in contemporary south africa: a theory political goods. Centre for sociat science research.
- Eline Severs, A. M. (2014). A Crisis of Democratic Legitimacy: it's about Legitimation. Stupid: the framework of the Emont project.
- Langvat, S. A. (2015). Legitimate, but unjust; just, but illegitimate: Rawls on political legitimacy. Norway: Center for the Study of the Legitimate Roles of the Judiciary in the Global Order. Institute of public Law.
- ROCA, T. (2016). state Legitimacy: A Multidimensional Approac. Agence Francaise de Développement.
- Wedeer, L. (2015). Abandoning Legitimacy: Reflections on Syria and Yemen. In a book the Crisis of the Arab State. kuwait: Middle East initiative kuwait visiting scholar.
- احمد بهاء الدين. (1984). شرعية السلطة في العالم العربي. القاهرة: دار الشروق.
- أحمد مالكي وآخرون. (2012). ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- أحمد ناصوري. (2008). النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية. جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 24 (2)، صفحة 352، 353.
- اسماعيل معارف. (2013). مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- أمين محمد حطيط و آخرون. (2012). الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ايمان احمد رجب. (4 2011). طائفية الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والاقليمية لمظاهرات البحرين. السياسة الدولية (184)، صفحة 77.
- باتريك أونيل (تر: باسل جبيلي). (2012). مبادئ علم السياسة المقارن. سوريا: دار الفرق.
- بريزات فارس. (2011). الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
- توفيق المدني. (2011). سقوط الدولة البوليصة في تونس. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- ثامر كامل محمد الخزرجي. (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجيات ادارة السلطة. الاردن: دار مجدلاوي.
- جان مارك كواكو (تر: خليل ابراهيم الطيار). (2001). الشرعية والسياسة مساهمة في دراسة القانون الدستوري والمسؤولية السياسية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- جمال منصور. (أفريل 2011). دور الاحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث. دفتار السياسة والقانون، صفحة 430، 431.
- جهاد عودة. (2014). مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة. مصر: المكتب العربي للمعارف.
- جون ستيوارت ميل (تر: إمام عبد الفتاح، مشيل ماتياس). (1996). أسس الليبرالية السياسية. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- حسنين توفيق ابراهيم. (2012). العنف السياسي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- خيرة بشيخ. (بلا تاريخ). المصادر الكلاسيكية الحديثة وما بعد الحداثية لتغير الشرعية السياسية. المجلة الجزائرية للسياسة العامة، صفحة 69.
- رابح عبد الحميد الكروي. (1985). شعاع من السيرة النبوية في العهد المكي. الجزائر: شركة الشهاب.
- سعيد بن سعيد العلوي، السيد ولد أباه. (2006). عوائق التحول الديمقراطي في

- كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

سمير بو عبد الله (2023)، مرجعيات وآليات بناء الشرعية الديمقراطية في أنظمة الحكم العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص. 494-506